

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- . ويحتمل أن يلزمه عشرة .
- وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
- ذكرها في الفروع وغيره .
- وذكره في المحرر وغيره قولا .
- وقدمه في الرعايتين والحاوي .
- وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله أن قياس هذا القول يلزمه أحد عشر لأنه واحد وعشرة والعطف يقتضي التغاير انتهى .
- وقيل يلزمه ثمانية .
- جزم به بن شهاب .
- وقال لأن معناه ما بعد الواحد .
- قال الأزجي كالبيع .
- وأطلقهن في الشرح والتلخيص .
- وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله ينبغي في هذه المسائل أن يجمع ما بين الطرفين من الأعداد .
- فإذا قال من واحد إلى عشرة لزمه خمسة وخمسون إن أدخلنا الطرفين وخمسة وأربعون إن أدخلنا المبتدأ فقط وأربعة وأربعون إن أخرجناهما .
- وما قاله رحمه الله ظاهر على قاعدته إن كان ذلك عرف المتكلم فإنه يعتبر في الإقرار عرف المتكلم وننزله على أقل احتملاته .
- والأصحاب قالوا يلزمه خمسة وخمسون إن أراد مجموع الأعداد .
- وطريق ذلك أن تزيد أول العدد وهو واحد على العشرة وتضربها في نصف العشرة وهو خمسة فما بلغ فهو الجواب .
- وقال بن نصر الله في حواشي الفروع ويحتمل على القول بتسعة أن يلزمه خمسة وأربعون وعلى الثانية أنه يلزمه أربعة وأربعون وهو أظهر